بصيغة القرينة اللفظية فيه لفظا لا في الخبر وانه يبعد معها ان يراد بان النفي
ادلوا ريح بها ما ذكر يجيء بالاثبات لان نفي النفي اثبات فتدبر قوله ان ابن بانة الضيم
الخ الاباة جمع اب كقضاة وقاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول
ابو القبيلة والثاني نفس القبيلة ولهذا قال كانت ومر فيه باعتبار الحي والقر
بينة على ان مخففة لا نافية كون المقام مقام مدح كما سننبه من الشطر
الاول وجعلها نافية ينافي ذلك قوله غالبا حال من الضمير في تليه وهو
قيد في النفي ليكون منطوق الكلام ان وجدان غير الناسخ متصلا بها انتفى في
الغالب ومفهومه ان وجدان الناسخ متصلا بها لم ينتف في الغالب فيصدق وجا
بالكثرة ولو جعل قيدا للمنفي لكان المفهوم ان وجدان اتصال ان بالناسخ غالبي مع
القوم انما ذكر والكثرة لا الغلبة افاده سم قوله موصلا اسم مفعول من اوصل
بمعنى اتصل قوله وان كان ناسخا وجدته موصلا الخ اي بشرط كونه غير ناف بنفي
ليس وغير منفي ليخرج زال واخواتها وما كان وغير صلة ليخرج مادام ودخول
اللام فيما ذكر على ما كان خبرا في الاصل وفي غير الناسخ على معموله فاعلا كان او مفعولا
ظاهرا او مضمرا فان اجتمع فاعل ومفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا
وصورة انفي احد المفعول لا تكون الا اذا كان الفاعل ضميرا مستترا نحو زيد ان ضرب
لعمرا انما كثر اتصال الناسخ بها لانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر
في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من
النواسخ لئلا تخرج عن محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ
كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن موجودان بعد دخولها ودخلت اللام الفا
رقة على خبر الناسخ او على ثاني مفعوليه لانها كانت تدخل على خبرها قوله واكتفى
منه اي من كون مدخولها ماضيا كما في الاية مثله السابقة كونه ماضيا
لا نازا المسند كانت شبيهة به لفظا ومعنى وقصدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها
على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا قوله شلت يمينك الخ شلت بفتح

العفيفي

٢٠٧

الشين مبني للفاعل وضم الفاء نزديد قوله ولا يقاس عليه اي عند البصريين فلا يدخل
عليه قوله خلافا الخ قوله خلافا للاخفش والكوفيين مقتضاه ان الكوفيين يعممون
في تخفيف ان المكسورة ودخولها على مثل قام وقعد وليس كذلك لتصريحهم
بانه لا يجوز تخفيف ان المكسورة ويجعلون ما ورد مما يوهم ذلك على ان فيه
نافية واللام ايجابية بمعنى الا كما افاده في المغني نكت قوله واقدر منه الخ ولا يقاس
عليه بالاجماع قوله الذي هو ضمير الشان ايضا عند ابن الحاجب واما الناظم
فانه لا يشترط ذلك فكان ينبغي للشارح ان يجري في حل كلامه على مذهبه
قوله فلوانك في يوم الرخاء الخ الخطاب لمؤنث وقوله صح بو على تاو برات انتان
صح بنوا وعلى تنى بل فعيل بمعنى فاعل منزلة فعيل بمعنى مفعول افاده العيني
وانظر ما المانع في البيت من جعل فعيل بمعنى مفعول اولا تنس بل قوله بانك ربيع
الخ قبله لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا المرملون من
ارمل القوم اي نفد زادهم وشمالا بفتح الشين تمييز او حال والغيث المطر
والمريع بفتح اوله الكثير يقال ارض مريعة اي مخصبة كثيرة النبات والثمال بكسر
المثلثة الغياث وهو خبر تكون قوله بضرورة اي من وجهين عند ابن الحاجب كون
اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن وجه واحد عند الناظم كونه مذ
كورا فقط افاده في التصريح قوله والخبر اجعل جملة اي ان حذف الاسم سواء كان
ضمير الشان او لا على مذهبه اما اذا ذكر الاسم جاز في الخبر ان يكون جملة وان يكون مفردا
وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع الخ قوله من بعد ان من وضع الظاهر موضع الضمير
للضرورة قوله فلذلك اي لكونها اشبه بالفعل الخ او نزلت اي خففت قوله من
جهة الاختصاص اي بالاسماء وقوله ومن جهة وطلبها اي كونها طالبة لمعمولين
بمعموليها فان ذلك من جهة ان الامر من مقتضى للعمل قوله ويبطل عملها اي في الغالب كما
سبق صدر الجملة الخ اشار بذلك الى تقدير مضاف في الكلام ليصح الحمل وكلام
الناظم فان ظاهره يوهم ان الخبر نفس الفعل قوله دعا الخ هذا دعاء يعني مقصودا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)